موقف الإمام الخميني (قده) من أشكال الحكم ونماذجه المعاصرة : العراق ... نموذجا

الأستاذ بيان جبر

عضو المجلس المركزي -

ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم إنه كان من المفسدين * ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين * ونمكن لهم في الأرض ونُرَي فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون﴾. (سورة القصص ٤ - ٦)

تمهيد:

تميز المشروع الحضاري الخميني بعنوانه السياسي المغاير وفرادته في ادارة الحكم وقدرته على تأسيس ثقافة صراعية تتماهى مع الإستضعاف الإنساني إلى درجة الذوبان وتتناقض مع الإستكبار الى مستوى القطيعة والتنابذ بأشكاله كافة.

وهذا المشروع، بتمايزه الواضح وفرادته الأوضح، أغلق مسارب المعرفة على دولة تدعو الى الإسلام من موقع السيادة، وجعل ثقافة الدولة تنهج فعلاً مغايراً عن مناهج الدول الإيديولوجية عبر اعتبار الإنسان هو غاية الحياة والدولة وهو ركيزتها القادرة على بناء الحضارة الإنسانية الوسيطة.

فلأول مرة تقوم دولة للإسلام يقودها فقيه ينتمي مذهبياً الى تيار فلسفي يعتبر الدولة ركيزة المجتمع والأمة، ويعلق آمالاً طويلة على ازدهارها ونموها وقوة مؤسساتها في تحقيق أهدافه الإيديولوجية والسياسية في الحياة، وقد حققت هذه

الدولة ببنائها السياسي وشعاراتها الواقعية ولغتها الإيديولوجية المنفتحة على التيارات الإنسانية والسياسية والإجتماعية في العالم، أهدافاً لم يكن تحقيقها سهلاً بغياب مرتكزات هذه الدولة وقدرتها التي أثبتت تمايزها منذ اليوم الأول لانتصارها السياسي الشعبي العارم في ١١ من شباط ١٩٧٩، وفي مقدمة الأهداف وضع الدولة في خانة الدعوة، وبناء كتلة قيادية سياسية تتمتع بفهم حضاري للإسلام، قادرة على بناء دولة الإنسان المدني، وما أبلغ القول الخميني في هذا المجال حين يقول بعد انتصار الثورة الإسلامية «نحن حزب الله وأنصار الله وظيفتنا تعبيد الناس الى الله سبحانه وتعالى وتكريس حاكمية الحق وإقامة نظام يحقق العدالة الإنسانية والمساواة والحريات وفق هدى الشريعة المقدسة».

والحقيقة ، إن «الدولة» التي أقامها الإمام الخميني في استفتاء شعبي وتاريخي بعيد سقوط النظام البهلوي، تجاوزت الأبعاد القطرية للدولة التي تعير اهتمامها وأولوياتها للجوانب السيادية والمصالح والإمتيازات البراغماتية التي عادة ما تؤجل العمل بالمزايا الإعتبارية والمباني الشمولية للشعارات الفوقية التي قامت عليها هذه الدولة، وهذا التجاوز خلق تماساً مع الشعوب والأمم التي تتوق لعنوان الدولة العادلة أكثر من توقها حتى لمصالحها وامتيازاتها الخاصة، لأن الهدف من إقامة الدولة تحقيق العدالة والمساواة الإجتماعية في الحياة السياسية وترتيب البيت الداخلي الإنساني الأمر الذي جعل من مفهوم الدولة غائماً عند الكثير من الشعوب التي تنوء بحمل الدكتاتوريات والإستبداد الدولي.

ولهذا كان التوق الإنساني كبيراً عند هذه الشعوب، وهي ترى عنوان (الدولة) في إيران وفي المشروع الخميني يقدم الإعتبارين الإنساني – الحضاري، على العناوين القطرية الضيقة، واعتبر هذا الأمر مقدمة لطرح سياسي – كوني يحفز الإسلام على الحركية والتقدم والأخذ بأسباب القوة والواقعية نحو خلق نظام دولي قائم على العدالة الإجتماعية الإنسانية مما ألهب الشعور السياسي العالمي وحفّزه على بعث مكامن الأسئلة السياسية المتعلقة بالعدالة والمساواة والإستبداد والظلم في وجه الأنظمة الدكتاتورية وجعله ينادي بطرح شبيه للطرح السياسي المنجز في

إيران وبقيادة قريبة لقيادة الإمام الخميني والسبب هو أن إيران، بالرمز وبالمنجز السياسي، تحولت الى «خيار» استراتيجي عند الشعوب ومأوى من الإعتداءات الدولية وعملائها على الثروات والحضور والدور والعلاقة بالعالم.

إن التصور القائل بأن «الدولة» منجز ما بعد الإنتصار الإسلامي في إيران ولا تمت الى تاريخ المشروع الخميني بصلة أكذوبة أمبريالية يراد منها التغطية على الفشل الدولي في محاصرة الإنجاز الإسلامي في إيران. والحقيقة، إن علاقة الثورة بالدولة وعلاقة الرمز الخميني بالدولة علاقة تاريخية تعود الى بدايات هذا القرن.

بل في رأيي تتجاوز محاضرات الامام التي ألقاها في النجف الأشرف عام ١٩٦٣ في جامع الترك، واعتبر هذه المحاضرات نتيجة للجهد وليست مقدمة لطرح مشروع الدولة النظرية في الواقع الحوزوي، فالإمام الخميني قرأ الواقع الإسلامي واطلع على الهزيمة الكونية لعاصمة الدولة الإسلامية وخبر مظاهر التحلل والبعد عن الإسلام وغياب الشريعة عن واقع الحياة.

ومن غير المنطقي أن تغيب هذه العناوين عن رجل شهد هذه الإنهيارات الكونية وعاش سقوط الدولة الإسلامية في اسطنبول وعمره ٢٣ سنة، كان حينها طالباً في الحوزة العلمية. إن حلم الدولة الإسلامية وإقامتها وتكريس ثقافة سياسية تدعو إليها من صميم الواجبات الميدانية التي حرص الإمام على تعزيزها في واقع الجمهور الإيراني وفي أبجديات ثورته الإسلامية ضد الشاه وأذنابه والسياسة الخارجية التي أمدته بالجهد والتخطيط والدعم السياسي والعسكري.

عام ١٩٦٣ في النجف كان الترجمة الحية والحقيقية لجميع المعاني والدلالات والخيارات السياسية التي اختزنتها الفكرة الخمينية في أعماقها عن الإسلام بوصفه دولة ودستوراً وجيشاً وحدوداً وأمة.

ومنذ ذلك الوقت (فترة الستينيات) تحولت فكرة الدولة الإسلامية في ذهنه، «نوعا مميزاً» عن جميع أنواع الأنظمة السياسية العربية والإسلامية والدولية التي شهد هزيمتها وانقلاباتها العسكرية وإطاحاتها المتكررة وفشلها عن اللحاق بركب

عجلة النمو والإستجابة لمتطلبات التنمية الأساسية.

الإمام الخميني – حين أقام للإسلام «دولة» وفي واحدة من أهم مواقعها المميزة والمتفردة بموقعها الجغرافي والسياسي والحضاري وكونها نقطة متحركة وناشطة وملتقى للقارات في الفكر والإقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية. كان يعرف سلفا أن ما يقدم عليه يتنافى والسائد في الممارسات السياسية للدول وأن مصير «الدولة» التي سيقودها المزيد من الويلات والتآمر والملاحقة والحصار من قبل الأذناب والقوى المستأثرة بسلطان القوة العسكرية والحضور الأمني والمخابراتي في العالم. لهذا كان واعياً لخطورة الازمة، مدركاً لأبعادها الأمنية والسياسية في حياة الشعب الإيراني وقيادته، وحتى في حياته كفقيه ومرجع وإنسان تهمه مصالح شعبه، كما مصالح المشروع الإسلامي الذي يناضل من أجل تعزيز رصيده في واقع الحياة الإنسانية العربية والإسلامية والدولية، لهذا أعطى للاسلام وتجربته واتجاهاته الحركية جهده وامتيازاته وكل عناصر شخصيته المرجعية والسياسية والشخصية، ونذر نفسه دفاعاً عن المميزات الإسلامية ودولتها وحضارتها الآتية بقوة الى الحياة الدولية.

هذا الجهد، وبموازاة إنجازه الوطني والإسلامي الداخلي وبالنظر لما شكله من مزايا وحضور في الساحة الإسلامية والعالمية – كونه قلب الكثير من المعادلات وثبت مكانها معادلات لا قبل للعالم بها، من الطبيعي أن يحدث هزات تتفاوت في حجمها ومستواها وردات فعلها وسرعة استجابة الجمهور السياسي الإسلامي إزاءها. ومن الطبيعي أن يخلق تياراً سياسياً هو وليد التناقضات الجمة في السياسة العربية والدولية وفهمها لهذا المشروع الوليد الذي كانت تقرأ عنه وتعتقد أنه تجربة لا يمكن أن تبني ذاتها المستقلة وجيشها واقتصادها وسياستها ومجتمعها المدني وعلاقاتها الدولية بمعزل عن القوى الكبرى.

وبالفعل، ما أن انطلقت التجربة تمارس فعلها الإسلامي – السياسي الإجتماعي في الحياة العربية والإسلامية والدولية حتى بدأت الهزات تتوالى

مستهدفة السياق الوطني في الداخل وحجم الإنجاز في الخارج والشعار والخطاب وحتى أرواح الرموز والقيادات المدنية والسياسية في الداخل، وانطلقت الصيحات من هنا وهناك تعلن عن (رغبتها) العارمة في الإنقضاض على الوليد - المشروع والتخلص من ملامح السياق الجديد للإسلام والعمل على إعادة الشاهنشاهية التي كانت الى الأمس القريب الوحش الغربي الذي تخشاه كل الدول المطلة والمتشاطئة والمجاورة لايران.

والغريب أن الإستئناس العربي والدولي لمجيء الشاهنشاهية التي كانت عدوة لها ضد إيران الخميني ومشروعه الإسلامي ترافق مع أول شرارات التحدي الذي أعلنته «الدولة» الإسلامية في إيران للمشروع الغربي والأمبريالية والصهيونية وعملائها ومخططاتها في المنطقة، والمفاجأة الأكبر أن «الدولة» الإسلامية أوضحت أنها تختلف في الشكل والمضمون عن الأشكال السياسية الحاكمة في العالم، ظنا منها أنها بهذا الإعلان تؤسس رؤية في السياسة والإسلام وتخلق في الصميم الشعبي المتلهف من الخليج الى المحيط على الأقل لمعرفة أخبارها ونتائج ثورتها، قاعدة صلبة لمنع تسرب مظاهر المؤامرة الى أسوارها، وقد صدقت الثورة - الدولة في ظنها هذا ،وأعتقد أن ما قدمته الشعوب الإسلامية على مذبح الدفاع عن الثورة وإنجازها وقيادتها ومشروعها الخميني، وفي مقدمة هذه الشعوب - الشعب العراقي النبيل كان كبيراً - وكبيراً جداً، مثلما أعتقد أن الشعب العراقي دفع الثمن أضعافاً لحساب الثورة للتماس الشديد في الأهداف والأحلام والطموحات وما يريده الشعبان العراقي والإيراني تحقيقه على مستوى الهوية والتراث والبديل الإنساني والإسلامي الكوني في المنطقة.

إن ما سيرد في هذا البحث لا أعتبره دراسة مجزية لجميع مظاهر موقف الخمينية من أشكال الحكم المعاصرة، بل هو مدخل مهم لمعرفة ذلك، لأننا إذا أردنا أن نسترسل في المباني والنماذج والشواهد والأمثلة فإن البحث سيطول بالتأكيد لأننا في قراءتنا للدولة وأشكال الحكم وموقف الإمام منها سنجد أنفسنا أمام تاريخ حركي لا ينتهي، وهذا التاريخ ملك تجربة حرة فريدة مميزة في تعاطيها مع العالم

وقضاياه واتجاهاته، ومن حق الباحث أن يسترسل مع مراعاة الموضوعية بشأن هذا الموضوع لأنه أمام حالة مستمرة ورجل لا ينتهي. ولقد قصدنا في هذه المقدمة أن نثير هذه المسائل لنصل الى فحوى ما نريد، وما نريده هو الإطلالة على حجم الإنجاز الخميني في القرن الحالي وقدرته في استيعاب وهج القرن القادم كما حجم المؤامرة وأداتها في بغداد وهي تحاول جاهدة استئصال المشروع الخميني والقضاء عليه وإعادة نظام السيطرة الأجنبية مرة ثانية على الموارد والدور والثروة والحضور الدولي والعربي والإسلامي.

وقد اخترنا (النظام الصدامي الحالي في العراق) نموذجاً صريحاً للعداء الأجنبي للثورة والخمينية وموقفها من هذه النماذج، وربما سنصل بالإستنتاج الى طبيعة الرؤية التي حملتها الخمينية للأشكال السياسية الدولية المعاصرة من خلال رؤيتها إزاء ديكتاتورية بغداد ودورها السلبي في محاولة الإجهاز على الثورة.

الإمام الخميني وجذور علاقته بالقضية العراقية:

للإمام الخميني (رض) رصيد تاريخي ضخم من العلاقة بالشعب العراقي ومرجعيته الدينية وحوادثه السياسية، وبالخصوص علاقته بمركز حضارة العراق – النجف الأشرف... وهذا الرصيد أكسب الإمام (رض) المزيد من الدقة والتشخيص والقدرة في قراءة الموضوع العراقي وأزماته وقد كان العراق على الدوام يشكل القاعدة الروحية والفكرية النسبية والسببية للإمام، هذه القاعدة التي تنطلق منها شرارات الثورة والتخطيط وإسقاط الطاغوت، وبالفعل، تمكن الإمام منذ الستينيات التي لجأ فيها الى العراق بعد خروجه من إيران الى تركيا من الإفادة من الموقع العراقي ومرجعيته الدينية وميزاته السياسية الأخرى في الصراع ضد الشاه، وفي تسويق أفكاره في النهضة والدولة والشريعة الإسلامية.

منذ ١٩٦٣ الى حين خروجه من العراق ١٩٧٨ قسراً الى الكويت ومن ثم الى فرنسا ،إمتلك الإمام الخميني على مدار خمسة عشر عاماً من الإقامة في العراق أوسع ملف عن الأوضاع العراقية السياسية والإجتماعية والإقتصادية والمرجعية

وشؤون القيادة والحركة الإسلامية في العراق وعلاقة الأمة بالسلطة، وامتلك فهماً واسعاً أيضاً عن المهمات وإمكانية فهم استحقاقاتها في حياة العراقيين، سواء الإستحقاقات المترتبة على المرجعية إزاء الأمة او المترتبة منها على الأمة إزاء المرجعية.

في مقابل ذلك ،يمتلك الإمام الخميني نظرية سياسية في فهم السلطة العراقية وديكتاتوريتها وقمعها وعلاقتها بالمرجعية الدينية والشعب العراقي وحرياته وأهدافه الإجتماعية، وقد تجلى ذلك في الظرف الحساس الذي مرت به مرجعية الإمام الحكيم (رض) وعلاقتها بالسلطة وألوان الحيف والظلم والقهر والأكاذيب والتشويه الذي تحملته واحتملت نتائجه، سواء في رمز الإمام الحكيم أو في نجله الأبرز العلامة السيد مهدي الحكيم، وهي مرجعية متصدية كابدت سنوات طويلة من أجل الدفاع عن المرجعية والحوزة العلمية وكرامة المقدسات الإسلامية ومصالح الشعب العراقي والشعوب الإسلامية، وقد ارتبط الإمام الخميني مع الإمام الحكيم بعلاقة حافظت على الدوام على مركزيتها ونمطها المحافظ على أسس المذهب ومصالح الطائفة وسقف الدفاع عن الأمة في العراق والعالم الإسلامي.

وإذا كانت علاقة الإمام الخميني إتسمت بحماية المرجعية ومحاولة خلق خطاب إستنهاضي يدعو الى الشراكة في الحياة السياسية لا البقاء في هامشها، فقد إتسمت بالتخطيط والعمل الدؤوب لتنمية أسس انطلاقة الحوزة وتحديث مناهجها ورفد تيار الحركة الإسلامية بالفتيا ومجمل أشكال الدعم ورعاية مشروع الوعي بحزم وواقعية عبر ثنائية الخميني – السيد الصدر بداية السبعينيات. ولقد كان الإمام الخميني (رض) مدركاً لأبعاد التيار الإسلامي في العراق بجميع عناوينه وتفاصيله، وفي الكثير من الأحيان مشاركاً في شروح العمل، وأتذكر أن الحركة الإسلامية في العراق، وبناء على توجيهات من السيد الصدر، أصدرت بياناً وزع في المدن والمحافظات العراقية إضافة الى المدن المقدسة مثل كربلاء والنجف الأشرف وبغداد، دعت فيه الى ضرورة تقليد الإمام الخميني كونه رجل ثورة وزعيم شعب وقائد مشروع نهضوي إسلامي، وهي خطوة موضوعية جريئة وهامة في حياة

الحركة الإسلامية في العراق وعلاقتها بالإمام والشراكة الحقيقية في الطموحات والأهداف بين الإمام والحركيين الإسلاميين العراقيين.

هذا الأمر دفع الإمام الخميني للإطلاع أكثر على صورة الأوضاع العراقية من موقعه كمرجع وزعيم ثورة، مستفيداً من العداء المستحكم في العلاقات بين بغداد وطهران الشاه آنذاك، لكن الإمام وجد في ولوج نموذج ديكتاتورية السلطة وطبيعة أدائها السياسي وشدة قمعها للشعب العراقي المثال الذي يتشكل في معرفته إزاء حكم دموي لا يكترث بأرواح الناس، وأعتقد أن الإمام الخميني من بين العلماء الفقهاء المجاهدين الذين شخصوا دموية النظم ودعا الى إسقاطه لخلاص العراقيين من قهره واستبداده، ولعله من العلماء الذين اشتغلوا في هذا الإطار مع المرجعية الدينية، حيث كان يحث الحوزات على وعي المرحلة وتثقيف الناس ونشر بلاغ الإسلام وتنبيه الشعب العراقي لمخاطر السلطة. هذا إضافة الى أن الإمام لم يسلم من دمويتها وقهرها الذي امتد إليه بعد توقيع إتفاقية الجزائر ١٩٧٥، عبر التضييق والمحاصرة وفي الثمانينيات من خلال إجباره على مغادرة العراق الى الكويت.

بعد بروز شخصية الإمام الخميني كقائد إسلامي لأعظم حركة إسلامية شعبية مليونية في العصر الحديث، وصعود هذه الشخصية كرمز في ساحة الصراع مع النظام الشاهنشاهي وثنى الوسادة اليه في إيران، وانشداد العالم لثورته وخطابه ومنهجه الإسلامي الجديد، كان النظام الحاكم في العراق يعتبر الثورة والمشروع والإمام الخطر الحقيقي الذي يهدد مصالح (الحزب والثورة) أولاً والمصالح الإستراتيجية الغربية ثانياً، والسبب كما يعتقد خبراء السياسة والمطلعون على الشؤون العراقية يكمن في العلاقة الإستراتيجية بين الشعب العراقي والإمام. فتصوير الإمام والثورة بالخطر وتوظيف الإعلام والسياسة وإمكانيات الآمن والشائعة والتشويه لصالح طعن صورة الإمام في أذهان الشعب العراقي والإساءة للثورة ومنجزها بشتى صنوف الإساءة المقصودة كفيل بضرب التجربة الإسلامية في الصميم العراقي، لأن النظام يعرف مسبقاً العلاقة بين الأمة في العراق والحركة الإسلامية وبين الإمام الخميني والمرجعية الدينية، وأن الثورة جاءت لكي تسوق

أفكار السيطرة الفارسية والهيمنة الإيرانية على المنطقة، في الوقت الذي أعلن فيه الإمام أن فلسطين هي المشروع المركزي للثورة إن لم تكن السبب المركزي لثورة الشعب الإيراني ضد الشاه، لهذا نفهم أهداف العداء الصدامي للإمام والثورة، وهي أهداف تتعلق بذبح الوشائج التاريخية بين الطرفين وخدمة إسرائيل وإرساء تحالف مخزٍ مع الصهيونية وأنظمة الغرب وضرب الحركة الإسلامية والمرجعية.

بغداد ومشروع الحرب... اطلاق الرصاص على التاريخ

في «المجلس الوطني» العراقي، وهو أكثر المؤسسات إنتهاكاً من قبل صدام حسين لكثرة اختراقه وعدم احترام الشعب العراقي عبر إصدار القوانين القرقوشية، في هذا «المجلس» مزق صدام إتفاقية الجزائر التي وقعها هو نفسه مع حكومة الشاه بحضور هواري بومدين، وأعلن بدء الحرب ضد إيران الخميني ، واضعاً في خدمة هدف هذه الحرب التي خاضها بالنيابة عن الغرب - باعترافه بعد نهاية الحرب - خطاباً إعلامياً وقدرات سياسية واقتصادية وإمكانيات عسكرية يساعده مدد غربي غير طبيعي للإجهاز على الثورة وإخضاعه الدولة لأكبر عملية قنص مسلح في تاريخ المنطقة والعالم، وفي رسالة للشيخ الهاشمي رفسنجاني أيام كان رئيساً للجمهورية الإسلامية يؤكد صدام ،عبر سعدون حمادي وزير الخارجية آنذاك، أن الحرب ورطة ورطنا بها الآخرون، وأن ما كنتم تطالبون به وتحاربون من أجله طيلة السنوات الثمانية السابقة هو حق مشروع للشعب الإيراني.

وفي الوقت الذي كان فيه خطاب الحرب يجيش أغلب المواقف العربية باتجاه كسر إرادة الشعب الإيراني ومحاولة إخضاع قرار القيادة السياسية والدينية في طهران لقرار الزعامة الصدامية باعتبارها المدافعة عن البوابة الشرقية للوطن العربي، كانت الدول الخليجية، وبدعم أميركي واضح ،تبني الجسور العسكرية والميدانية العملاقة لضخ المزيد من الأسلحة والتقنية الغربية لصالح القرار في العراق بضرب الثورة واستهداف الدولة.

وأكبر دليل على أن الحرب خيضت بالنيابة عن المشروع الغربي، وكل

المتضررين من وجود دولة إسلامية في المنطقة، أن صدام حسين خرج من الحرب بقوة عسكرية أكبر من القوة التي دخل بها الحرب ١٩٨٠، أي أنه دخل باثنتي عشرة فرقة عسكرية وخرج بثماني عشرة فرقة، ودخل بثلاثمئة طائرة وخرج بألف طائرة وهكذا، وفيما كان النظام محاصرا في المؤسسات الدولية ذات الصبغة التجارية والإقتصادية والصناعية كالأوبك، ويخضع لميزان الإتفاقات الإقليمية والدولية، قفز بين ليلة وضحاها وعشية الشهور التي سبقت احتلال الكويت الى واجهة التحكم بقرارات النفط وأسعاره. وما قوله للشيخ رفسنجاني بأنه كان يخوض الحرب بقرار من الغرب إلا اعتراف واضح بالمشروع الذي كان يمشي فيه وبالإستراتيجية التي تحركه.

الإمام الخميني، صاحب منطق الدولة الإسلامية، أخضع مؤشر الحرب الى قرار الأمة أولاً، لهذا جاءته الأمة كلها ،وهي أشد زخماً وأقوى فعلاً وأمضى عزيمة في مواجهة استحقاقات التحدي الصدامي والدولي، والذي تتبع مجريات السنوات الثمانية من الحرب العراقية الإيرانية يلحظ بوضوح نماذج الإرادة الإلهية التي تمتع بها جيش الجمهورية وقوات التعبئة والحرس الثوري والمتطوعون الذين كانوا يأتون من كل مكان في إيران للتضحية من أجل سيادة الدولة الإسلامية وكرامتها ولأداء الواجب الشرعي والتاريخي والوطني والإسلامي والثوري إزاء الإمام الخميني وثورته ووجوده الشريف.

أما الشعار السياسي الذي رفعه الإمام وتبنته الدولة وقيادتها السياسية والروحية والشعب الإيراني وكل الغيورين من أبناء الأمة الإسلامية من الذين شاركوا في الحرب، خصوصاً أبناء العراق المجاهدو، فهو حماية الثورة بوصفها إنجاز الأمة وأملها في الإستقلال والحرية والكرامة وتحرير القدس الشريف من براثن الصهيونية والإذلال والسيطرة الإسرائيلية، وقد حقق الإمام بهذا الشعار إنجازات تاريخية كبيرة.

وفيما كان الإمام الخميني يحقق الإنتصارات السياسية والعسكرية، ويستعيد

زمام المبادرة الميدانية في الخطاب والميدان والعلاقات الدولية أيام الحرب، ويكتسب شعبية جماهيرية تجاوزت حدود إيران عميقاً في خط طنجا – جاكارتا ، كان النظام العراقي يربط جدلية الحرب بشعار سياسي تعسفي تحول الى مادة للسخرية الإعلامية والسياسية حتى عند دوائر القرار لسياسي الذي يمده بالدعم العسكري وخطط الحرب والسلاح واسلحة الإبادة الشاملة، فقد كان شعار النظام هو الحرب لأجل إسقاط طهران وتحرير القدس (طريق القدس يمر عبر طهران)، وهذا الإرتباك الذي ظهر عليه شعار حرب النظام أشير في الواقع إلى مجموعة من الملاحظات، يقف في مقدمتها:

– فقدان التوازن الميداني والعسكري في مواقع الحرب بعد أن استعادت الجمهورية والدولة الإسلامية زمام المبادرة ،عبر الإنتصارات التي حققتها في المحمرة وعبادان وشوش ودزفول وبقية النقاط والمناطق الإستراتيجية في إيران.

– إتضاح النوايا السياسية المبيتة في السيطرة على المنطقة، عبر التحول في القوة الى قدرة عسكرية تهيمن على السيادات والثروة والدور في المنطقة العربية، فصدام حسين الذي غالى في الإرهاب داخل إيران لن يتوانى – في وعي المنطقة وشعوبها بعد ثماني سنوات من الحرب والممارسة الدكتاتورية والدموية – عن إبادة أي شعب أو التطاول على أية دولة لا تخضع لشروطه وإملاءاته (الكويت والسعودية).

– غليان الشارع العراقي ضد النظام واهتزاز نمط الشعار عند الغالبية من أبناء الجيش العراقي الذي رفض الحرب ضد إيران الخميني منذ اليوم الأول لاندلاعها، ولولا قرارات الإعدام والإبادة وفرق الموت التي شكلها من المقربين منه ووضعها خلف الجبهات وإبادة وتصفية عوائل الهاربين من الخدمة، لتغير ميزان الحرب منذ الأشهر الأولى لها، وهذا الأمر دلل بوضوح على ديكتاتورية النظام وقداسة الموقع الذي يمثله الإمام في نفوس أبناء الشعب العراقي واتجاهاته الإجتماعية والسياسية الوطنية والإسلامية.

التحول الذي طرأ على الموقف الغربي العام من مشهد الحرب العراقية الإيرانية وقناعة المجموعة الغربية بدور إيران في العالم وأنها نظام لا يمكن أن يسقط بالسهولة التي تصورتها في الأيام الأولى لشن الحرب بقرار منها، وهذا التحول جعل النظام يمارس جميع فنون واتجاهات الدعاية لكي يحافظ على الأقل على سقف الإتجاهات الشارعية والسياسية التي خدعها في المنطقة العربية والعالم من أنه يحارب لحقوق تاريخية للعراق في إيران، وانه لم يقاتل إيران إلا بعد قراءة المشهد السياسي الغربي الذي كان يرغب بخنق مشروع الدولة الإسلامية وإعادة الشاه الى إيران مثلما حدث في ١٩٥٣ عندما أعادت واشنطن الشاه وأسقطت حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية.

بهذا التفاوت الصارخ في مبنى الشعار السياسي للحرب العراقية الإيرانية بين دولة الإمام الخميني ونظام صدام، تتضح باعتقادي أبعاد نظرة المشروع الخميني لتاريخ المنطقة وجغرافية الأنظمة والدول والمنظومات في العالم، فالإمام الخميني يريد إقامة دولة تسعى الى تهذيب قوامه شرعية الفكر والثقافة والحكم الشرعي، والسعي بهذه الشخصية الى هدف الأنبياء والأوصياء وحركات التحرر في الإسلام والجماعات الإسلامية الموحدة ،وهو تحرير القدس من براثن الصهيونية.

وهذا الأمر لم ولن ينسجم مع أغلب الأنظمة في العالم العربي والإسلامي ناهيك عن القرار الدولي باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل، وباعتقادي، إن الإمام الخميني إعتبر الحرب، وهذا هو الصحيح ، إعلاناً غربياً – صهيونياً بشن الحرب على مضمون قيام الدولة الإسلامية في إيران، وهو التحرير الكامل لجميع الأراضي المحتلة بالعدوان والإرهاب والإنقلابات الغربية المباشرة وغير المباشرة للعالم الإسلامي. ولهذا جيش الخطاب والميدان وإمكانيات الشريعة الإسلامية والشعب الإيراني من أجل التعبير عن قداسة المعركة وأبعادها التي يخوضها الإمام الخميني ضد الكفر العالمي وأذنابه في المنطقة العربية.

لقد نجح الإمام الخميني عندما رفع شعار المعركة التي خاضها ضد التحالف

المتنوع ،وتحول هذا الشعار الى عقيدة وثقافة في حياة المجتمعات العربية والإسلامية التي تخوض أزماتها مع التحالف الغربي وأدواته، وفيما الشعار يأخذ أبعاده الإستراتيجية في الفكر وفي عقائد الأمم والشعوب الطامحة للإستقلال والحرية، اتخذ شكلاً آخر مغايراً في لبنان وحقق أهدافه الخمينية كاملة عبر انبثاق تجربة المقاومة الإسلامية وحزب الله، وفي الموقف القومي – العربي الذي تقوده سوريا الأسد في الساحة الإقليمية والعربية والدولية، عبر عقلية تبني خيار المواجهة مع الصهيونية على جبهتي الحرب والسلام، على أن الإمام الخميني (رض) يعتقد بإسقاط النظام في العراق لأنه نظام دموي بالفطرة ومعادٍ لتطلعات الشعوب العربية والإسلامية، ويشكل فوق هذا وذاك حجر الزاوية في مشروع الغرب السياسي والعسكري والفكري، ويمثل البوابة المتقدمة للمشروع الصهيوني في العراق والمنطقة العربية.

الإمام الخميني ونظام الردع الإقليمي

لم يخف الإمام، منذ انتصار الثورة الإسلامية في ١١ شباط ١٩٧٩، قلقه من مغبة قيام كانتونات غربية في المنطقة العربية الإسلامية تمثل الإرادة والسقف الغربي وتنفذ أوامره ومخططاته الإستراتيجية الطويلة والقصيرة الأمد، وكان ينبه من أهداف التحالفات والمناورات والإتفاقيات الإقتصادية والأمنية والسياسية التي تعقد بين منظومات دول المنطقة وأطراف الغرب.

ونظراً لسعة امتداد الثورة في أوساط الشارع العربي والإسلامي وحجم الإنجاز السياسي الذي حققته، اعتبر الإمام قضية التصدي للتحالفات والإتفاقيات المعقودة بين هذه الأطراف حلقة من حلقات مشروع تأسيس هلال إسلامي – عربي – إيراني قادر على ترجمة طموحات الشعوب الإسلامية وأهدافها في العزة والمنعة والكرامة والقوة، والهلال هذا مكون من إيران – العراق – سوريا – لبنان – فلسطين – الأردن سيشكل الإمتداد الطبيعي والجدار الصلب في مواجهة هذه الأحلاف وبناء نموذج إسلامي عريق في تصديه لمنهج هذه الأطراف.

كان الإمام يعتقد أن بلورة هذا الهلال سيفجر إمكانات المنطقة العربية والإسلامية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتنموية والصناعية، وفي هذا الإطار، أكد في خطاب سياسي شهير له أواسط الثمانينيات حجم الأخطار المحدقة بالعالم الإسلامي وحجم التحالف المقدس في إطار هذا الهلال حين قال «أمد يدي الى جميع الشعوب الإسلامية وأضع إمكانات الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني في خدمة أهداف الإسلام وشعوب العالم في الحرية والإنعتاق من ربقة سيطرة القوى الكبرى».

وبموازاة ذلك اشتغلت الدبلوماسية الإسلامية الإيرانية بقوة في هذا الإطار، حيث سعت الى خلق أجواء إيجابية، خصوصاً بعد نهاية الحرب العراقية- الإيرانية، وتنمية خط العلاقة ما بين ايران ودول العالم الإسلامي، وأعتقد أن ما أنجز في سياق العلاقات الإيرانية- السعودية عامل هام في مشروع تأسيس قوة إقليمية عربية- إسلامية تدافع عن الثروة والدور والحضور في المنطقة وتسعى للتبادل والتعايش والعيش المشترك في إطار الإسلام والشريعة والمصالح الثنائية.

إن هذا الإنجاز السياسي الذي تحقق في العلاقات الإيرانية- السعودية والإيرانية- العربية، خصوصاً مع عواصم القرار القومي والمواجهة والتأثير في دمشق والقاهرة، مؤشر حيوي على قيمة ما بذلته الجمهورية الإسلامية من جهد اتسم بالكثير من الواقعية والهدوء والصبر والتحدي، وأعتقد أن ما ينتظر مجمل تحالفات وعلاقات إيران الخميني من استحقاقات في العلاقات الثنائية مع أطرافها أو مع الأطراف العدوة يفوق في الحقيقة ما كابدته أيام الحرب العراقية- الإيرانية.

الردع الإقليمي الذي اقترحه الإمام الخميني في سنوات الحرب وما دعت وتدعو اليه إيران اليوم مشروع للتكامل واللقاء على المشتركات، وليست لدى الجمهورية أية نية للتوسع والهيمنة لا على الاراضي العربية والإسلامية ولا على القرار السياسي والإقتصادي والأمني لبلدانها. ولعل في دعوة القيادة الإسلامية في إيران لإنشاء جيش العشرين مليوناً قدرة ومؤشراً في آن معاً على حيوية الطرح

الخميني وتجديده وتطوره والتناغم الكبير ما بين أهدافه الإسلامية وما تختزنه من سمو رفعة وبين الشعوب الإسلامية.

وفي يقين الإمام إن هذا الجيش العقائدي الإسلامي الكبير المؤلف من الوسط العربي والإسلامي يختزن كل أبعاد الهم الإسلامي التاريخي القديم. وفي مقدمة أبعاد هذا الهم تحرير فلسطين وحماية المنطقة من آثام الإستكبار العالمي وموبقاته ومؤامراته وخططه السياسية الإرهابية الآثمة.

وإذا كان صدام حسين نجح في البداية بإيهام أوساط من الشارع الإسلامي والعربي أن إيران تريد التوسع على حساب الأمن القومي العربي واحتلال الأرض العربية ونبش ما يسمى بالصراع العربي - الفارسي الذي لا يمت بأية صلة لأجواء الصراع الإسلامي في إيران ضد الدكتاتورية والتآمر في بغداد وصور المعركة بهذه الأبعاد، فإن النهاية التي انتهت إليها هذه الحرب واكتشاف الشعوب والأنظمة العربية دموية النظام وإرهابه، عبر احتلال الكويت، جعلت أفكار الإمام أكثر رواجاً في أرجاء المدارس السياسية في العالم العربي، وأكثر حضوراً في أذهان الشعوب بل وأقوى من حملات التشويه والتمزيق التي تعرضت لها في بداية الثورة، والسبب كما أعتقد واقعية الطرح الخميني في السياسة ومعرفته بأحوال التاريخ والأنظمة والحكومات ومصالح الشعوب، لأنه قيادة جاءت الى الزعامة السياسية الفعلية لكي تساهم في بناء نظام عربي وإسلامي يأخذ بالتنوع القومي والإجتماعي والديني والسياسي سعياً الى إثبات حضور النظرية السياسية القيادية الإسلامية في الحياة، مثلما كشف بالدليل أن إيران أفضل للعرب من حاكم عربي كصدام احتل الكويت ودمر البيئة بعد عشرين سنة من القطيعة والحرب وجحيم الإستئصال.

الإمام الخميني.. تاريخ من العلاقة بشعب العراق

لم يلتحم بحدود علمي شعب عربي مسلم مع قيادة ثورية إسلامية وفدت إليه من خارج خارطة سيادته القطرية مثل الشعب العراقي وعلاقته بالإمام الخميني وللعلاقة أسرار.

إن الإمام الخميني عاش منذ ١٩٦٣ حتى العام ١٩٧٨ في العراق وفي أقدس منطقة عراقية وأرقاها على مستوى الفكر والمعرفة والثقافة وجذور الشريعة، وهي النجف الأشرف، وفي هذه المدينة حدث التلاحم الكبير وسالت الدموع الغزيرة من عيون الإمام على شهداء العراق أواسط السبعينيات بعد إعدام خيرة أبناء الحركة الإسلامية وإرهاب السلطة الموجه ضد الحوزة ودورها وقداستها وحضورها الإسلامي، وقد كان الإمام، وهو يقود الشارع الإيراني من المنفى في العراق، يعيش هموم الشارع العراقي ويتبنى مطالبه السياسية والإجتماعية، ولطالما دخل بحوارات طويلة وجادة مع العلماء والفقهاء من أجل تدارس ما ينبغي فعله بموازاة حجم الأزمة مع السلطة بل حجم الضحايا الذين يسقطون في أتون إرهاب الدولة، وهناك حوادث كثيرة ومحطات تاريخية شاهدة على حميمية التلاحم الخميني مع أعتى نظام في التاريخ المعاصر.

وقد تميز نبض الشارع العراقي وتلاحمه مع الإمام الخميني بعد الإنتصار الإسلامي في ١١ شباط ١٩٧٩، عندما خرجت التظاهرات والمسيرات رغم أجواء الرعب التي فرضتها السلطة ضد الشارع تهتف بالحياة للمشروع الخميني ودولته وانتصاره الإلهي، وقدم هذا الشارع ،ومنذ اللحظات الأولى للإنتصار، عشرات الشهداء في كافة المدن والمحافظات العراقية، ناهيك عن مئات بل آلاف المعتقلين في السجون.

وأعتقد أكثر من ذلك، حين واجهت المرجعية الدينية الممثلة آنذاك بالإمام السيد محمد باقر الصدر إستحقاق الإنتصار الإسلامي في إيران برسالة بعثها للإمام الخميني أكد له فيها إستعداده للعمل كوكيل شرعي في أقصى قرية نائية من قرى العراق حين يأذن الإمام الخميني في ذلك، وهذا الأمر لم يحدث ولن يحدث في بقعة أخرى، مما يشير في الواقع الى جذرية علاقة الأمة ومرجعيتها في العراق بالإمام الخميني كونه، في عقيدتها، المنقذ والمخلص ومحقق حلم الأنبياء (ع) بإقامة دولة للإسلام.

إن الدم العراقي الذي أهرق على امتداد عمر الثورة منذ ٧٩ والى اليوم، مروراً بأيام الحرب العراقية- الإيرانية ،سيبقى الدليل على ذوبان الشعب العراقي والحركة الإسلامية في العراق بنهج الإمام ونظريته، كما نظرته للعالم، وإن العراقيين الذين قاتلوا الى جانب الجمهورية الإسلامية بجميع معاركها والأزمات التي كان تهدد مسيرتها لم يكونوا يقاتلون بدافع قطري أو إنتهازي أو أنهم اتخذوا الثورة والإمام ذريعة لدعم مشروع سياسي خاص لا علاقة له بالإسلام والسيادة الوطنية، بل وقفوا الى جانب الإمام ليقينهم أنه الممثل الشرعي للأهداف والدور والمشروع الإسلامي، وإن دل هذا الذوبان على شيء فإنه يدل على أصالة العراقيين ومرجعيتهم وقيادتهم وحركتهم الإسلامية قبل أن يكون ثقافة تعلموها في مدرسة فقهية أو سياسية.